والكذب وهي مانعة الخلو لا ما كم فيها
لعناد السلب والسالبة الاتفاقية ملكتم
فيها بسلب اتفاق المنافاة فيها على احد
الامرين لا ما كم فيها باتفاق السلب قوله
والمتصلة الموجبة اقول
صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة
الحكم بالاتصال والاتصال لنفس
الامر وعدمها لا يصدق جزئيها وكذبهما
فان طابق الحكم لنفس الامر فهي صادقة
والا فهي كاذبة كيف ما كان جزاها
اذ نسبنا جزئيها الى نفس الامر حصلت
اربعة اقسام لانهما اما ان تكونا صادقتين
او كاذبتين او يكون المقدم صادقا والتالي
كاذبا او بالعكس فلنبين ان كلا من هذه
الشرطيات من اي هذه الاقسام تتركب
فالمتصلة الصادقة تتركب عن صادقتين
كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان
او عن كاذبتين كقولنا ان كان زيد حجرا كان جمادا
او عن مختلفتي الصدق والكذب كقولنا

ان

ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وعن
مقدم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان
زيد حمارا كان حيوانا دون عكسه
اي لا يتركب من مقدم صادق وتال كاذب
لامتناع ان يستلزم الصادق الكاذب
والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب
اما كذب الصادق فلان اللازم كاذب
وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واما
صدق الملزوم الكاذب فلان الملزوم فيها
صادق وصدق الملزوم لصدق اللازم
لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم
كاذب وتال صادق وعندهم ان كل متصلة
موجبة تنعكس موجبة جزييه فقد صح
تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لانا
نقول ذلك في الكلية لا في الجزيية فان قلت
لما اعتبر في جزئي المتصلة الحمل بالصدق
والكذب زاد الاقسام على الاربعة فتقول
تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر
وهي داخلة فيها والموجبة الكاذبة تتركب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)